

رؤية  
VISION  
2030  
المملكة العربية السعودية  
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



وزارة الاقتصاد والتخطيط  
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

# التقرير السنوي

## لوزارة الاقتصاد والتخطيط

# 2023



بِسْمِ اللَّهِ  
الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ



“بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا”



صاحب السمو الملكي  
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود  
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء  
-حفظه الله-

“إن المواطن السعودي هو المحرك الرئيس للتنمية وأداتها الفاعلة، وشباب وشابات هذه البلاد هم عماد الإنجاز وأمل المستقبل”



خادم الحرمين الشريفين  
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود  
-حفظه الله ورعاه-

## كلمة الوزير



فيصل بن فاضل الإبراهيم  
وزير الاقتصاد والتخطيط

تشهد مملكتنا الحبيبة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- رحلة تحول غير مسبوقة تجسد بمختلف أبعادها ومحطاتها حكمة وقوة هذه القيادة وحرصها الشديد على تنمية واستقرار الوطن ورفاهية المواطن والمقيم على حد سواء، كما أنها ترسخ الدور المحوري المؤثر للمملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتبرز النهج المتوازن لسياساتها محلياً وإقليمياً ودولياً.

ويبرهن على ذلك، ما حققته المملكة من إنجازات تنموية ضخمة على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم، وسيرها بخطى ثابتة وإيجابية نحو تحقيق الإصلاحات الهيكلية الداعمة لجهود التنويع الاقتصادي، وتنمية الاقتصاد المحلي، وتعزيز قدرته التنافسية بين اقتصادات العالم، ويظهر ذلك جلياً في القفزات النوعية التي حققها الاقتصاد السعودي منذ انطلاق رؤية السعودية 2030 وصولاً إلى عام 2023م، والذي تسارعت خلاله وتيرة نمو الناتج المحلي غير النفطي محققة نسبة بلغت 3.8%، ليصل إجمالي الاقتصاد غير النفطي إلى 2.3 تريليون ريال سعودي بالأسعار الثابتة، وتسجل الأنشطة غير النفطية أعلى مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2023م بنسبة بلغت 50%، وهو أعلى مستوى تاريخي تصل إليه على الإطلاق، مدفوعة باستمرار النمو في الاستثمار والاستهلاك والصادرات على وجه الخصوص. ونجحت المملكة بفضل توجيهات القيادة الرشيدة -أيدها الله- من أخذ التدابير

وتفعيلاً لدورنا وسعيًا لتحقيق مستهدفاتنا الاستراتيجية، قمنا في الوزارة بالإسهام في دعم التوجه الاستراتيجي للأولويات التنموية من خلال العمل على عدد من الإنجازات، كان من أبرزها: تعزيز خطط التنمية وبناء القدرات المناطقية لعشرة مناطق، وإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الاقتصادي، وتطوير إطار أولويات الإنفاق الحكومي. كما أنجزنا العديد من الدراسات التي تنوعت أغراضها وموضوعاتها والتي أسهمت مخرجاتها في دعم المنظومة التنموية محلياً سواء من خلال تطوير سياسات وتشريعات قائمة أو صياغة سياسات جديدة أو دراسة بناء وتطوير مؤشرات ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنموية. وقمنا كذلك بالإطلاق التجريبي لمنصة بيانات السعودية (Data Saudi) والتي تتضمن أكثر من 100 مؤشر اقتصادي واجتماعي على مستوى المملكة وأكثر من 40 مؤشر اقتصادي واجتماعي على مستوى مناطق المملكة لتكون المرجع الموحد للبيانات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وذلك بغرض زيادة الشفافية ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول تطورات الاقتصاد السعودي. إضافة إلى ذلك، ودعمًا لمستهدفات الرؤية المتعلقة ببناء القدرات البشرية، أطلقنا 4 برامج لبناء القدرات في مجالات الاقتصاد والسياسات العامة والقيادة، تم على إثرها تدريب أكثر من 130 طالباً وخريجاً وموظفاً حكومياً. وسعيًا إلى تعزيز فاعلية الحكومة، وتحديدًا في جانب تحسين أداء الأجهزة العامة، قمنا بتصميم إطار شامل لقياس التميز المؤسسي في الأجهزة العامة وأتمنا قياس خط الأساس للمرحلة التجريبية، متطلعين لمرحلة تعميم تطبيق الإطار على الأجهزة العامة خلال عام 2024م.

وعلى الصعيد الدولي، ساهمنا بشكل بارز في حشد الدعم والتأييد لملف استضافة المملكة لمعرض إكسبو 2030، وذلك من خلال زيارة 12 دولة مناهة بالوزارة والتباحث مع قيادات ومسؤولي الجهات الحكومية والقطاع الخاص في تلك الدول. كما قامت الوزارة بدور ريادي في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للمملكة عالمياً، وتعميق العلاقات مع أبرز صناعات القرار والمؤثرين حول العالم من خلال قيادة عدد من الملفات بالغة الأهمية، كان من أبرزها مشاركة الوفد السعودي في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2024 والذي شارك أعضاؤه من مختلف الجهات الممثلة للمملكة في العديد من الجلسات العامة والخاصة والاجتماعات الثنائية، ووقعت الوزارة على هامشه 3 اتفاقيات تعاون مع المنتدى ومذكرة تفاهم مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى قيادة الجانب الاقتصادي والتنموي في القمة السعودية الإفريقية

والمؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الإفريقي، واللذين تم على هامسيهما توقيع 81 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع الدول الإفريقية والإعلان عن عدد من المبادرات والاستثمارات مع القارة الإفريقية. كذلك قامت الوزارة بتعزيز وتفعيل العلاقات مع العديد من المنظمات الدولية وتطويرها بشكل غير مسبوق في تاريخ العلاقة مع تلك المنظمات، ومن أبرزها: منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال تنظيم وتنفيذ أكثر من 47 جلسة وفعالية ذات أبعاد اقتصادية واستثمارية بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية.

أما على صعيد التنمية المستدامة، فقمنا بتمثيل المملكة في تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي رفيع المستوى، والذي رصد التقدم الذي أحرزته المملكة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث تقدمت المملكة في أكثر من 50% من مؤشرات التنمية المستدامة، وقد عملت الوزارة على رصد المنجزات وإعداد التقرير، بمشاركة قرابة 100 جهة من مختلف القطاعات.

كذلك، تم إطلاق تحديين ابتكاريين بالتعاون مع "Uplink"، المنصة المفتوحة للابتكار التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، يهدفان إلى حشد الطول الابتكارية لتعزيز الأمن الغذائي في المناطق القاحلة وتعزيز الزراعة الذكية مناخياً. إضافة إلى ذلك، واصلت الوزارة جهودها في تعزيز ودعم تمكين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط ووضع السياسات الحكومية بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030 بالمواءمة والتعاون مع اللجنة التوجيهية للتنمية المستدامة، وكان من أبرز جهودها ضمن هذا الإطار قيادة استراتيجية استدامة القطاع الخاص تحت برنامج التحول الوطني.

وختاماً يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير الوزارة للعام المالي 1444-1445هـ / 2023م، والذي يوثق مسيرة عام حافل بالإنجازات النوعية؛ متنهراً الفرصة لرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام سيدي خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين -حفظهما الله- على الثقة الكريمة وعلى تقديم كافة سبل الدعم للوزارة وللمنظومة الاقتصادية والتنموية ككل، والتي لولا وجودها لما كان لهذه الإنجازات أن تتحقق. كما أشكر زملائي وزميلاتي منسوبي الوزارة على كل ما يبذلونه من جهود لتحقيق أهداف الوزارة وطموحات وتطلعات حكومتنا الرشيدة.

## التعريفات

### الوزارة

وزارة الاقتصاد والتخطيط.

### معالي الوزير

معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم.

### الحكومة

مجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعالة لإدارة المنظمات لتحقيق أهدافها.

### التنمية المستدامة

التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، بهدف تحسين استغلال الموارد المتاحة لتلبية احتياجات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة.

### ميزان المدفوعات

المحصلة المالية لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وغيرها من الأنشطة والعمليات المالية الدولية التي تتم بين دولتين خلال فترة زمنية محددة، سواء نفذت بواسطة أفراد، أو قطاع خاص، أو مؤسسات حكومية.

### النمو الاقتصادي

يشير إلى الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفترة سابقة، ويمكن أن يقاس النمو الاقتصادي بالقيمة الاسمية أو بالأسعار الحالية السائدة في السوق (ويعرف بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) أو بالقيمة الحقيقية أو بالأسعار الثابتة (ويعرف بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وهو النمو الذي يوضح فيما إذا كان مصدر الزيادة في الناتج هو الارتفاع في كمية السلع والخدمات المنتجة، على عكس النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي لا يوضح فيما إذا كان مصدر الزيادة في الناتج يعود إلى الارتفاع في الأسعار أو الارتفاع في الكميات أو الاثنين معاً.

### الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية لدولة ما، خلال فترة زمنية محددة.

### اقتصاد الظل

مصطلح يُستخدم في علم الاقتصاد للإشارة إلى النشاط الاقتصادي غير المشروع أو غير المعلن رسمياً للحكومة في إطار الاقتصاد الوطني، يشمل هذا النشاط جميع الأنشطة التجارية والاقتصادية التي تتم بشكل غير رسمي أو غير قانوني، والتي تهدف إلى تجنب الضرائب أو تفادي الرقابة الحكومية أو تجنب الالتزامات القانونية المختلفة.

### كفاءة الإنفاق

تحسين إجراءات وممارسات الإنفاق؛ لتعظيم الأثر المالي للنفقات دون التأثير سلباً على جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، والعمل على الحد من مصادر الهدر -إن وجدت.

### مؤشر معامل جيني

مقياس إحصائي يستخدم لقياس عدم المساواة في الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع، وتتراوح قيمته بين صفر وواحد صحيح، وتعبّر القيمة 0 عن المساواة المطلقة في توزيع الدخل، وعندما يحصل كل 1% من السكان على 1% من الدخل في المجتمع، أي يكون توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع، بينما تُظهر القيمة 1 عدم المساواة المطلقة في توزيع الدخل، وعندما يمتلك آخر وأغنى 1% من السكان كل الدخل في المجتمع.

### الأمن الاقتصادي

يتمثل الأمن الاقتصادي في قدرة الدولة على توفير مقومات الحياة الأساسية للمواطنين والمقيمين، وتعزيز مرونة الاقتصاد في الحد أو مواجهة أي نوع من أنواع الاضطرابات الاقتصادية المختلفة والتقليل من احتمالية حدوثها مع الحفاظ على استقرار الأنشطة الاقتصادية كأساس لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

### التعقيد الاقتصادي

مقياس للمعرفة الإنتاجية الموجودة في المجتمع والمترجمة على شكل المنتجات التي ينتجها، حيث تقاس هذه المعرفة من خلال تقييم مدى تنوع وتطور سلة المنتجات الصناعية للدولة. وتُعزى أهمية مؤشر التعقيد الاقتصادي إلى ارتباطه ارتباطاً وثيقاً مع مدى تنوع الصادرات من حيث مستوى التعقيد وهل هي صادرات بسيطة أو متقدمة، مما يؤثر على الميز التنافسية في التبادل التجاري العالمي، وبالتالي حجم إجمالي الناتج المحلي للدول، حيث أنه كلما ازداد مؤشر التعقيد الاقتصادي للدولة ازداد إجمالي الناتج المحلي فيها.

### المرونة الاقتصادية

تشير إلى قدرة الاقتصادات والأسر والمجتمعات على التأهب والاستعداد للآزمات وتحملها والتعافي منها، مع التكيف الإيجابي والتحول في مواجهة الضغوط الاقتصادية والتغيرات وحالة عدم اليقين طويلة الأمد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

### فجوة السعة الائتمانية

الفارق بين الطلب المتوقع على الائتمان من الأفراد والشركات مقارنة بسعة الاقتصاد لتوليد الائتمان من خلال القطاع المالي والسوق المالية.

### الإدراج المزدوج

إدراج أسهم لشركة مدرجة في سوق مالية جديدة مع طرح أسهمها طرْحاً عاماً في السوق المالية السعودية.



### ضريبة الاستقطاع

ضريبة مباشرة على دخل الأشخاص غير المقيمين في المملكة الذين يحصلون على دخل من مصدر في المملكة وتستقطع من المبالغ التي يدفعها (1) شخص مقيم في المملكة إلى غير مقيم من مصدر في المملكة. ولأغراض استقطاع الضريبة يعتبر مقيماً في المملكة كل ممن يلي: الشركة أو الشخص الطبيعي (فقط في سياق النشاط التجاري)، ممن تنطبق عليهم شروط الإقامة المحددة في النظام، أي إدارة حكومية أو وزارة أو هيئة عامة، أي شخص اعتباري آخر أو أي هيئة مؤسسة في المملكة (2) منشأة دائمة في المملكة إلى غير مقيم من مصدر في المملكة.

### التجمعات الاقتصادية

مجموعة من الشركات والجهات والمؤسسات الاقتصادية ذات الصلة، التي تقع بالقرب من بعضها البعض والتي تستمد ميزة إنتاجية من قربها واتصالاتها المتبادلة.

### إنتاجية الاقتصاد

مقياس لكفاءة استخدام الاقتصاد للموارد في إنتاج السلع والخدمات. بعبارة أخرى، هي كمية السلع والخدمات التي يمكن للاقتصاد إنتاجها بوحدة واحدة من الموارد، مثل إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال وإنتاجية العامل الكلي.

### إنتاجية العامل الكلي

أو ما يعرف بإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، وهي مقياس أكثر شمولاً من إنتاجية العمل، ذلك لأن الإنتاجية المتعددة العوامل تأخذ في الاعتبار جميع المدخلات (على سبيل المثال إنتاجية العاملين، إنتاجية رأس المال، التقنية) المستخدمة في عملية الإنتاج.

## جدول المحتويات والملاحق

01

### الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

16

02

### المقدمة

لمحة عامة عن الوزارة ومهامها

28

الهدف من التقرير

31

03

### التوجه الاستراتيجي

لمحة عن التوجه الاستراتيجي للوزارة

34

التوجه الاستراتيجي للوزارة ورؤية

36

السعودية 2030

عناصر الخطة السنوية للوزارة وربطها

38

بالتوجه الاستراتيجي

05

### أبرز الأعمال والإنجازات

التكليفات والتوجيهات

42

أعمال وإنجازات الوزارة

44

الشراكات المحلية والدولية

76

تطوير رأس المال البشري

82

المشاركات في المنتديات

86

والمؤتمرات وورش العمل

06

### نظرة عامة على الوضع الراهن للوزارة

الهيكل التنظيمي

94

مباني الوزارة

96

07

### الخاتمة

الخاتمة

100

# الملخص التنفيذي

# 01



## الملخص التنفيذي

قامت الوزارة خلال عام 2023م بتكريس كافة مواردها وجهودها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ودعم تطلعات رؤية السعودية 2030، والاستجابة لما تم تكليفها به من قبل مركز الحكومة، ويأتي هذا التقرير ليوثق تلك الجهود ويستعرضها في ظل التوجهات والرؤى الاستراتيجية للوزارة والقيادة الرشيدة - حفظها الله.

### الإنجازات والأعمال

تمكنت الوزارة من تحقيق العديد من الإنجازات المحورية خلال عام 2023م، وذلك تحت مظلة توجهاتها الاستراتيجية، حيث تنوعت ما بين العمل على استراتيجيات وأطر لتطوير ودعم التوجه الاستراتيجي لأولويات التنمية الوطنية، وإعداد دراسات وتطوير مؤشرات ومنهجيات للإسهام في رسم صورة أوضح للمشهد الاقتصادي بشقيه التشريعي والفني، وبالتالي صياغة أكثر دقة وموضوعية للسياسات العامة، بالإضافة إلى دعم فرص النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بالتعاون مع أصحاب المصلحة محلياً ودولياً، وتحسين القدرات و الممكّنات الداخلية للوزارة، ودعم وتمكين قدرات المنظومة التنموية على الصعيدين المحلي والدولي.

### التكليفات

استقبلت الوزارة خلال العام المالي 1444-1445هـ / 2023م 101 تكليف وتوجيه باختلاف أدواتهم النظامية، تم إنجاز 76 منها والمتبقي تحت التنفيذ حسب الخطة.

### الإنجازات والأعمال على مستوى الأهداف الاستراتيجية

بلغ إجمالي أبرز الإنجازات والأعمال (73) إنجازاً وعملاً تطويرياً، مقسمة حسب التوجهات الاستراتيجية إلى:

13 إنجازاً/ عملاً

تطوير ومواءمة السياسات الاقتصادية



13 إنجازاً/ عملاً

تطوير التوجه الاستراتيجي لأولويات التنمية الوطنية



6 إنجازات/ أعمال

تسليط الضوء على الفرص الاستراتيجية الممكنة للنمو والتنوع الاقتصادي من خلال المشاركات الإقليمية والدولية



11 إنجازاً/ عملاً

تطوير الخبرات والكفاءات الاقتصادية



16 إنجازاً/ عملاً

تمكين عملية اتخاذ القرار من خلال التحليل المبني على البراهين



14 إنجازاً/ عملاً

تحسين القدرات الداخلية لتحقيق مستوى عالمي من التميز المؤسسي



25

تحت التنفيذ حسب الخطة



76

مكتمل



## التقارير الاقتصادية المنشورة

تقرير الاستثمار  
(خاص - مارس 2023م)التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي  
لعام 2022م (سنوي - يونيو 2023م)التقرير الاقتصادي الربعي  
(ربع سنوي - يونيو 2023م - الربع الثاني)التقرير الاقتصادي الربعي  
(ربع سنوي - مارس 2023م - الربع الأول)التقرير الاقتصادي الربعي  
(ربع سنوي - ديسمبر 2023م - الربع الرابع)التقرير الاقتصادي الربعي  
(ربع سنوي - سبتمبر 2023م - الربع الثالث)

## مؤشرات الأداء والمبادرات الوطنية المعتمدة

نتيجةً للجهود الحثيثة المبذولة على كافة الأصعدة، حققت الوزارة تقدماً إيجابياً في مؤشرات أداء برامج الرؤية وغالبية مؤشرات أدائها الرئيسية لعام 2023م مقارنةً بالعام السابق، واتخذت الإجراءات التصحيحية اللازمة فيما يتعلق بالمؤشرات المحققة جزئياً والتي لم تحقق.

## مؤشرات الأداء الرئيسية



زاد عدد المؤشرات المحققة كلياً بين عامي 2023م و2022م بنسبة 20%.

ارتفع عدد المؤشرات التي تتابعها الوزارة من 13 إلى 14 مؤشر في عام 2023م مقارنةً بالعام السابق، منهم 4 مؤشرات مرتبطة ببرامج الرؤية.



## المبادرات الوطنية المعتمدة

ارتفعت نسبة المبادرات الجاري تنفيذها على المسار من 63% في عام 2022م إلى 100% في عام 2023م.



## عقود المشاريع

مشروعاً عملت الوزارة على تنفيذها، تنوعت من حيث طبيعتها وشملت:

76

4

مشروعات  
استشارية

29

مشروع  
تشغيلي

35

دراسة



1

مشروع  
استراتيجي

1

مشروع  
إشرافي

2

مشروعان  
رأسمالية

4

اتفاقيات إطارية  
معلقة

## عدد الملتحقين بالبرامج التدريبية:

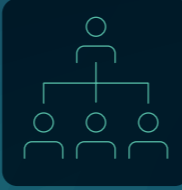
513

الدورات المهنية



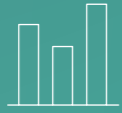
68

الدورات الإدارية



922

المجموع



341

الدورات الفنية



## عدد المبتعثين وخريجي برامج الابتعاث

5

خريجي برامج الابتعاث



13

عدد المبتعثين



## في تخصصات

الدراسات  
الاستراتيجية

المالية



الاقتصاد



الإحصاء

علم البيانات  
التطبيقي

## إحصاءات القوى العاملة وتطوير رأس المال البشري

بلغت نسبة العاملين السعوديين

%99.7

من إجمالي القوى العاملة  
في عام 2023م.

%

زاد عدد العاملين من 719 إلى

750

بين العامين 2022م و2023م.

بلغت نسبة العاملات الإناث ما يقارب

33% من إجمالي القوى العاملة.

%

بلغت نسبة العاملين الذكور

حوالي 67% من إجمالي

القوى العاملة.





## الشراكات

تسعى الوزارة من خلال تعاونها مع مختلف الجهات المحلية والدولية لدعم مساعي المملكة لأن تكون مثالاََ تموياً واعدآ ومؤثراً على مستوى العالم، وألا يقتصر تنسيق الجهود على المجال الاقتصادي، بل يمتد لإيجاد حلول مبتكرة لمعالجة قضايا البيئة، والصحة، والتنمية الاجتماعية، وتمكين الأفراد والمجتمعات. ومن هنا نجد أن الوزارة حرصت على اختيار شركائها المحليين والدوليين ومسارات التعاون مع شراكاتها بما يتفق مع ذلك التوجه. وقد بلغ عدد الشراكات التي تم توقيعها خلال العام المنصرم 13 شراكة ما بين جهات ومنظمات محلية ودولية وحكومات. وشملت الموضوعات التالية:

## 13



الاستثمارات



الاقتصاد الكلي



تنمية رأس المال البشري



المالية العامة



سوق العمل



التنمية القطاعية والمناطقية



تمكين ودعم توفير البيانات



الاستدامة



كفاءة السوق



التجارة



الإنتاجية



الرعاية الاجتماعية



التميز الحكومي

## وكان من أبرز مخرجات تلك الشراكات:

تطوير منهجية لإعداد محافظ المشاريع ومواءمتها مع المستهدفات الوطنية والقطاعية والمناطقية، بالتعاون مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.



إطلاق تحديين ابتكاريين لتعزيز الأمن الغذائي والزراعة الذكية مناخياً، بالتعاون مع "Uplink"، المنصة المفتوحة للابتكار التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).



إطلاق 4 برامج لبناء القدرات، وتدريب أكثر من 130 طالباً وخريجاً وموظفاً حكومياً في مجالات الاقتصاد والسياسة والقيادة مع عدد من الشركاء المحليين والعالميين.



دعم عملية تطوير البيئة التشريعية وإشراك أصحاب المصلحة وزيادة فاعلية أدوارهم في تطوير السياسات التشريعية، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

WORLD  
ECONOMIC  
FORUM



المقدمة

02



# وزارة الاقتصاد والتخطيط

## MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



## لمحة عامة عن الوزارة ومهامها

في ظل ما توليه قيادة المملكة من حرص واهتمام بالغ بشؤون النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، أُسِّتت الوزارة لقيادة عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وتطوير السياسات الاقتصادية، والعمل بالتعاون مع الوزارات الأخرى والجهات ذات الصلة للإشراف على تنفيذ المبادرات والبرامج، وإعداد الدراسات الاقتصادية، وتقديم المشورة الفنية لمركز الحكومة في المسائل المتعلقة بالشأن الاقتصادي.

وتماشياً مع المساعي والجهود المتواصلة للمملكة في مسيرة النهضة الشاملة، شهدت العقود السبعة الماضية تطورات وتغييرات عدة في تشكيل الوزارة، مما أدى إلى تعزيز مكانتها وتعدد مسؤولياتها في صنع السياسات الاقتصادية والأجهزة الإدارية في المملكة.

وفيما يلي أبرز المراحل التي مرت بها الوزارة خلال تاريخ نشأتها:

تحويل المجلس إلى  
وزارة التخطيط

إنشاء المجلس الأعلى  
للتخطيط ليحل محل  
اللجنة

دمج وزارة الاقتصاد مع وزارة  
المالية تحت مسمى (وزارة  
المالية والاقتصاد الوطني)

إنشاء ديوان الشؤون  
الاقتصادية

2003م

تحويلها وتغيير  
مسماتها إلى وزارة  
الاقتصاد والتخطيط

1975م

إنشاء الهيئة المركزية  
للتخطيط بدلا عن  
المجلس الأعلى للتخطيط

1965م

1961م

1958م

إنشاء لجنة التنمية  
الاقتصادية

1954م

1953م

إنشاء وزارة الاقتصاد

1951م

## مهام الوزارة

تستمد وزارة الاقتصاد والتخطيط دورها في منظومة الحكومة من رؤيتها الاستراتيجية كتمكن رئيس للنمو الاقتصادي المتنوع والمستدام والشامل، وذلك من خلال القيام بالعديد من المهام، من أبرزها ما يلي:



01

تقديم الدعم للجهات المختلفة أثناء مراحل إعداد ومراجعة وتحديث الاستراتيجيات القطاعية والمناطقية، وذلك باستخدام حزمة من الأدوات والمنهجيات الاقتصادية.



02

المساهمة في الجانب الاقتصادي فيما يتعلق بمواضيع المالية العامة للدولة، بالمشاركة مع الجهات المعنية من أجل تحقيق كفاءة واستدامة المالية العامة للدولة.



03

دراسة ومراجعة وتطوير السياسات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة، على المستويين الكلي والقطاعي.



04

تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمناطقية وبرامج تحقيق رؤية السعودية 2030.



05

رصد ومتابعة أداء الاقتصاد السعودي وبناء التوقعات المستقبلية بناءً على السيناريوهات المختلفة وتحديد وتقييم المخاطر الاقتصادية المحتملة ورفع التقارير الدورية بذلك.



06

رصد ودراسة المؤشرات والتطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.



07

إعداد البحوث والدراسات والتقارير الاقتصادية، والمساهمة في تمكين توفر البيانات الاقتصادية وتحسين جودتها.



08

تطوير الأطر والمنهجيات الاقتصادية واللوائح والقواعد المنظمة للإدارة الاقتصادية الفاعلة والأعمال المرتبطة بقياس الأثر التشريعي.



10

دعم بناء شراكات اقتصادية مع دول إقليمية ودولية ومؤسسات ومنظمات دولية بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية والأولويات الاقتصادية والتنمية للمملكة.



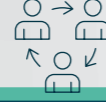
09

تنسيق ومتابعة رصد التقدم المحرز لتحقيق المملكة لأهداف التنمية المستدامة.



12

تقديم الدعم والمشورة فيما يراه المقام الكريم، إلى جانب تنفيذ المبادرات والتكليفات الموكلة إلى الوزارة.



11

القيام بالدور المسند للوزارة فيما يتعلق ببرامج رؤية السعودية 2030 من خلال توفير الدعم أثناء مرطتي تخطيط وتنفيذ مبادرات تلك البرامج والمشاركة في مراجعة طلبات التمويل الخاصة بتلك المبادرات.

## الهدف من التقرير

في ظل تطورات القيادة الرشيدة واستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، وامتثالاً لمتطلبات المادة رقم (29) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (13/أ) بتاريخ 1414/03/03 هـ الموافق 1993/08/20 م، وسعيًا لتحقيق أعلى معايير الشفافية، تقدم الوزارة تقريرها السنوي للعام المالي 1444-1445 هـ/2023 م، مستعرضةً فيه رحلة عام حافل بالإنجازات والمبادرات، ومسلسلةً -من خلاله- الضوء على وضعها الراهن، وأبرز التحديات التي واجهتها خلال تلك الفترة والجهود المتواصلة المبذولة لتجاوزها.

# التوجه الاستراتيجي

# 03



## لمحة عن التوجه الاستراتيجي للوزارة

في إطار سعيها لإحداث تحولات نوعية في المنظومة التنموية محلياً ودولياً، تعمل الوزارة حالياً على استكمال تحديث وتطوير استراتيجيتها بما يمكنها من لعب دور ريادي في تحقيق الطموحات الوطنية، وترسيخ مكانة المملكة كقوة اقتصادية عالمية لها دور فاعل ومؤثر في تحقيق الاستقرار والتنمية والنمو الاقتصادي العالمي المستدام.

### الأهداف الاستراتيجية

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للوزارة فيما يلي:



تطوير ومواءمة السياسات الاقتصادية.



تطوير التوجه الاستراتيجي لألويات التنمية الوطنية.



تمكين عملية اتخاذ القرار من خلال التحليل المبني على البراهين.



تسليط الضوء على الفرص الاستراتيجية الممكنة للنمو والتنوع الاقتصادي من خلال المشاركات الإقليمية والدولية.



تحسين القدرات الداخلية لتحقيق مستوى عالمي من التميز المؤسسي.



تطوير الخبرات والكفاءات الاقتصادية.

### الرؤية

أن تكون وزارة الاقتصاد والتخطيط الممكّن الرئيس للنمو الاقتصادي المستدام، والمتنوع، والشامل في المملكة العربية السعودية.



### الرسالة

تطبيق الإدارة الاجتماعية والاقتصادية المثلى في المملكة من خلال تطوير السياسات، وإعداد البحوث، وتصميم البرامج، وتمكين توفر البيانات الاقتصادية، وبناء الشراكات.





## عناصر الخطة السنوية للوزارة وربطها بالتوجه الاستراتيجي

حرصت الوزارة على توجيه وتخصيص وتطوير مواردها بما يتواءم مع توجهاتها الاستراتيجية ويعزز من فاعليتها في دعم المستهدفات الوطنية. ويمكن حصر أبرز عناصر الخطة السنوية في أربعة محاور أساسية تشمل: (1) الموارد المالية، (2) القدرات المؤسسية-بشقيها الموارد البشرية والنموذج التشغيلي، (3) البنية التحتية وتقنية المعلومات، (4) الشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.

### الموارد المالية:

على الصعيد المالي، قامت الوزارة بتحديد أولويات صرف الميزانية السنوية لعام 2023م على مشاريع التكاليف والمبادرات والأعمال التطويرية والأعمال المعتادة وفقاً لمنهجية مدروسة تراعي مدى ارتباط تلك المشاريع والأعمال بالتوجهات الاستراتيجية للوزارة، مع مراعاة تحقيق الشمولية والتوازن بين الموضوعات المحورية التي تدخل ضمن نطاق عمل الوزارة التي تغطيها تلك المشاريع والأعمال، والتي شملت الرعاية الاجتماعية، والإنتاجية، والتنمية القطاعية والمناطقية، والاستدامة، والاقتصاد الكلي، والمالية العامة، والتميز المؤسسي، والاستثمار، والشؤون الاقتصادية الدولية، وتطوير رأس المال البشري، وغيرها.

### القدرات المؤسسية:

بالاستعانة بكافة مواردها المتاحة، وسعيًا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتعلقة باستقطاب وتطوير المهارات والمواهب من جانب وتحقيق مستوى عالمي من التميز المؤسسي من جانب آخر، عملت الوزارة على تطوير خطة القوى العاملة بهدف رفع الأداء والاستفادة القصوى من الموظفين وتحديد أولويات التوظيف الحالية والفجوات والإمكانيات المطلوبة من القوى العاملة، كما تم تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية لرفع مستوى كفاءة منسوبي الوزارة ودعم الجهود لتحسين الأداء، بهدف زيادة الوعي بأبرز الممارسات والمعارف في الجدارات السلوكية والمهنية، وعلى صعيد نموذجها التشغيلي، قامت الوزارة بوضع خطة تطويرية تضمنت توثيق إجراءات الأعمال وبناء الهيكل الإجرائي، وتأهيل الوزارة للحصول على شهادات وجوائز نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015)، وإكمال الخطوات اللازمة للتحويل من نظام النقد إلى نظام الاستحقاق المحاسبي لتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى التخطيط الفعال للحصول على الدرجة الكاملة في مؤشر كفاءة الإنفاق، وإنشاء وتفعيل إدارة عامة تتولى مهام إدارة المخاطر المؤسسية والحوكمة والالتزام.

### البنية التحتية وتقنية المعلومات:

بالاستعانة بكافة مواردها المتاحة، وبهدف تحسين وتعزيز القدرات والممكنات الداخلية، أنشأت الوزارة مركز الاتصال للإدارة العامة للممتلكات والسلامة، بهدف تسهيل الوصول لكافة الخدمات المقدمة من الإدارة لجميع منسوبي الوزارة، وقامت بتثبيت منصتين مخصصتين للتوعية بالأمن السيبراني، بهدف زيادة مستوى الوعي لمنسوبي الوزارة، والقدرة على قياس مستواه عن طريق منصة اختبارات التصيد، كما تم تثبيت منصة فحص الثغرات للفحص المستمر للثغرات على أصول الوزارة التقنية (خوادم، أجهزة الشبكات، أجهزة المستخدمين). إضافة إلى ذلك، تم وضع وتنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق درجات عالية من الالتزام بضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.

### الشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين:

دعمت الخطة السنوية للشراكات الأهداف الاستراتيجية للوزارة من خلال حصر الشركاء المحليين والدوليين الذين تتواءم خبراتهم وإمكانياتهم مع متطلبات تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة وتم تصنيفهم حسب الأولوية إلى شراكات ذات أولوية عالية، وشراكات ذات أولوية متوسطة، وشراكات ذات أولوية منخفضة، وذلك وفقاً لعدد من المعايير، كما تمت مراعاة الشمولية والتنوع بين الموضوعات المحورية التي تندرج ضمن نطاق عمل الوزارة وتغطيها مسارات التعاون لتلك الشراكات، حيث تضمنت العديد من المواضيع، كان من أبرزها التنمية القطاعية والمناطقية، والإنتاجية، وتطوير رأس المال البشري، والرعاية الاجتماعية، وسوق العمل، والاستدامة، وتمكين ودعم توفير البيانات، والاقتصاد الكلي.



لأربعاء ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣م

in f | kfcris.com



# أبرز الأعمال والإنجازات

# 05





## التكليفات والتوجيهات

ضمن نطاق مهامها وأعمالها المنوطة بها، استقبلت الوزارة خلال العام المالي 1444-1445 هـ / 2023م أكثر من 100 تكليف وتوجيه باختلاف أدواتهم النظامية، والتي شملت:

### أبرز الأدوات النظامية

برقيات الديوان الملكي



الأوامر السامية



برقيات أمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية



برقيات وزارة المالية ووزارة  
التجارة ووزارة الاستثمار



خطابات أمانة اللجنة  
الاستراتيجية



حالة التنفيذ



تحت التنفيذ حسب  
الخطة **25**

مكتمل **76**

## أعمال وإنجازات الوزارة<sup>3</sup>

استطاعت الوزارة تحقيق العديد من الإنجازات النوعية خلال عام 2023م، وذلك تحت مظلة توجهاتها الاستراتيجية، سواء على مستوى تحفيز النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، أو على مستوى دعم وتمكين المنظومة التنموية محلياً ودولياً، متبينةً -في سبيل ذلك- مبادئ التفكير الجريء والتعاون والتكاملية مع مختلف الأطراف والجهات محلياً ودولياً. كذلك، قامت الوزارة ببذل جهود كبيرة وملموسة لتطوير قدراتها وممكناتها الداخلية.

أبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة على مستوى الأهداف الاستراتيجية بالأرقام:

11 إنجازاً/ عملاً

تطوير الخبرات والكفاءات الاقتصادية



16 إنجازاً/ عملاً

تمكين عملية اتخاذ القرار من خلال التليل المبني على البراهين



13 إنجازاً/ عملاً

تطوير ومواءمة السياسات الاقتصادية



13 إنجازاً/ عملاً

تطوير التوجه الاستراتيجي لأولويات التنمية الوطنية



14 إنجازاً/ عملاً

تصنيف القدرات الداخلية لتحقيق مستوى عالمي من التميز المؤسسي



6 إنجازات/ أعمال

تسليط الضوء على الفرص الاستراتيجية الممكنة للنمو والتنوع الاقتصادي من خلال المشاركات الإقليمية والدولية



<sup>1</sup> تم تضمين عدد من الإنجازات التي سبق وأن أضيفت للتقرير السنوي السابق، وذلك نظراً لاكمال تنفيذها في عام 2023م، كما تم حذف جزء من أبرز الإنجازات والأعمال في هذه النسخة العامة نظراً لسريتها.



### الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير التوجه الاستراتيجي لأولويات التنمية الوطنية



%100

### تصميم وتطوير آلية وتوظيفها لتمكين القطاع الخاص للمساهمة في أعمال الاستدامة في المملكة



يهدف تسريع وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الوطنية من خلال تعزيز مرونة القطاع الخاص وتشجيع الابتكار وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم جهود المملكة نحو رفع مستوى تأثيرها على تطورات الاستدامة العالمية، قامت الوزارة بالتعاون مع (وزارة المالية، ووزارة الاستثمار، ووزارة التجارة، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الطاقة، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، وهيئة السوق المالية، والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والبنك المركزي السعودي) بتحديد آلية استدامة الشركات، وذلك عن طريق وضع الأسس التنظيمية والتشريعية اللازمة لتفعيل استدامة الشركات بمختلف أحجامها وتمكينها من تحقيق الاستدامة في المملكة وتدريب وتأهيل القطاع الخاص وتعزيز رغبة وإمكانية الشركات بالمساهمة في تبني الاستدامة في كافة المجالات (اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً) والعمل على الموازنة بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بالأنظمة المشترعة والمرتبطة بمعايير الاستدامة وتوحيدها والتأكد من تطبيقها وتفعيلها بالتعاون مع القطاع الخاص.

## الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير ومواءمة السياسات الاقتصادية



%100

## دراسة فرص تحسين إنتاجية الاقتصاد



قامت الوزارة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بدراسة الإنتاجية لجميع السياسات الوطنية وكيفية مساهمتها في إنتاجية الاقتصاد أو بمعنى آخر كيفية مساهمة تلك السياسات في رفع كفاءة استخدام الاقتصاد للموارد في إنتاج السلع والخدمات ، وذلك بهدف تشخيص إنتاجية العمالة، وإنتاجية رأس المال، والعامل الكلي (إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج) على المستوى الوطني، وتقديم التوصيات الوطنية لتحسين الإنتاجية؛ مما من شأنه أن يساهم في معرفة أثر السياسات الوطنية على الإنتاجية



### الهدف الاستراتيجي الثالث: تسليط الضوء على الفرص الاستراتيجية الممكنة للنمو والتنوع الاقتصادي من خلال المشاركات الإقليمية والدولية



100%

### قيادة وتنظيم مشاركة الوفد السعودي في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2024م<sup>4</sup>



قامت الوزارة بدور ريادي في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للمملكة عالمياً، وتعميق العلاقات مع أبرز صناعات القرار والمؤثرين حول العالم من خلال قيادتها وتنظيمها لمشاركة الوفد السعودي في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2024م، والذي شارك أعضاؤه من مختلف الجهات الحكومية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة الخارجية، وزارة التجارة، وزارة الاستثمار، وزارة المالية، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وسفارة المملكة لدى الولايات المتحدة) في نحو 13 جلسة عامة و24 جلسة خاصة وتم عقد 170 اجتماعاً ثنائياً، ووقعت الوزارة على هامشه 4 اتفاقيات:

- الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في الرياض
- مذكرة التفاهم بين المملكة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- الاتفاقية مع منصة (UpLink) حول المحيطات
- الاتفاقية مع منصة (UpLink) حول الاقتصاد الدائري للكربون

كما استهدفت مشاركة الوفد في المنتدى استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى السوق السعودي، والمشاركة في حوارات بناءة من شأنها أن تساهم في رسم خطط عمل لأبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية.

<sup>2</sup> على الرغم من انعقاد الاجتماع في بداية عام 2024م، إلا أنه تم تضمين المنجز في التقرير الحالي نظراً لأن النسبة الأكبر من الأعمال المرتبطة بالمنجز تم تنفيذها في عام 2023م

مستمر

## تعزيز وتفعيل العلاقات مع العديد من المنظمات الدولية



قامت الوزارة بتعزيز وتفعيل العلاقات مع العديد من المنظمات الدولية وتطويرها بشكل غير مسبوق في تاريخ العلاقة مع تلك المنظمات، ومن أبرزها: منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال تنفيذ الأجنحة والفعاليات الجانبية. وتم تنظيم أكثر من 47 جلسة وفعالية من بين هذه الفعاليات 4 جلسات حوارية ضمن مبادرة البيت السعودي المنظمة من قبل الوزارة، وجلسات حوار نظمها وزارة الاستثمار بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية ذات أبعاد اقتصادية واستثمارية.

%100

## قيادة الجانب الاقتصادي والتنموي في القمة السعودية الإفريقية



بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية الاقتصادية والتنموية مع القارة الإفريقية، قادت الوزارة الجانب الاقتصادي والتنموي في القمة السعودية الإفريقية والمؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الإفريقي والذي تم على هامشيها توقيع 81 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع الدول الإفريقية والإعلان عن عدد من المبادرات والاستثمارات مع القارة الإفريقية.

%100

## تقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني



قدمت المملكة ضمن مشاركتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى ممثلة بمعالي وزير الاقتصاد والتخطيط تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، والذي يرصد منجزات المملكة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي وضعتها الأمم المتحدة ضمن خطتها للاستدامة لعام 2030م، والجدير بالذكر أن المملكة رصدت تقدماً في أكثر من 50% من مؤشرات التنمية المستدامة. وقد عملت الوزارة على رصد المنجزات وإعداد التقرير، وذلك بالتعاون مع قرابة 100 جهة منها 38 جهازاً حكومياً و25 شركة من القطاع الخاص، و17 منظمة من منظمات القطاع الثالث بالمملكة، و16 منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة.

## SPEAKERS



**H.E. MR. WALE EDUN**  
MINISTER OF FINANCE & COORDINATING  
MINISTER OF ECONOMY  
REPUBLIC OF NIGERIA



**H.E. PROF. NJUGUNA NDUNG'U**  
THE CABINET SECRETARY OF THE NATIONAL  
TREASURY & ECONOMIC PLANNING  
REPUBLIC OF KENYA



DATA  
SAUDI  
بيانات السعودية



## المملكة العربية السعودية



منصة موحدة لعرض وتحليل أحدث البيانات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمملكة ومناطقها بطرق تصويرية وتفاعلية وتسهيل فهم المشهد الاقتصادي السعودي

استكشف تقاريرنا

المملكة

منطقة

المنطقة الشرقية

منطقة

مكة المكرمة

منطقة

الرياض

الهدف الاستراتيجي الرابع: تمكين عملية اتخاذ القرار من خلال التحليل المبني على البراهين



%100

الإطلاق التجريبي لمنصة بيانات السعودية (Data Saudi)

DATA  
SAUDI  
بيانات السعودية

أطلقت الوزارة النسخة التجريبية من منصة بيانات السعودية في الربع الثالث من عام 2023م، وهي منصة موحدة لعرض وتحليل أحدث البيانات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمملكة ومناطقها بطرق تصويرية وتفاعلية تسهل فهم عموميات وتفاصيل المشهد الاقتصادي السعودي، وتتضمن المنصة أكثر من 100 مؤشر اقتصادي واجتماعي على مستوى المملكة وأكثر من 40 مؤشر اقتصادي واجتماعي على مستوى مناطق المملكة، بهدف تسهيل الوصول إلى البيانات ورفع مستوى الشفافية فيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية والاجتماعية، بما يتماشى مع توجهات رؤية السعودية 2030، مما يساهم في جذب الاستثمارات ونمو اقتصاد المملكة. كذلك تمكن المنصة جميع الفئات المستفيدة من تحليل البيانات الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم جهود الوزارة لرفع مستوى الوعي المجتمعي حول تطورات الاقتصاد من خلال مؤشرات أساسية كسوق العمل والبطالة والتضخم والإنتاج والتجارة الدولية وقطاعات التعليم والصحة وغيرها. وقد قامت الوزارة بتحديث بيانات المنصة في الربع الرابع من عام 2023م، من خلال إضافة مؤشرات جديدة شملت بيانات عن التجارة الدولية للمملكة مع أكثر من 180 دولة حول العالم، تتضمن تفصيلاً للتجارة الخارجية للمملكة مع كل دولة على حدة، ومنها إجمالي الصادرات والواردات حسب المنتجات والقيمة والاتجاهات والميزان التجاري، ويشمل التحديث كذلك إضافة 19 مؤشراً لمناطق المملكة.

40+

مؤشر اقتصادي واجتماعي  
على مستوى مناطق المملكة



100+

مؤشر اقتصادي واجتماعي  
على مستوى المملكة



180+

دولة



21

قطاع





### مشروع دراسة التجمعات الاقتصادية



قامت الوزارة بالبدء في إنشاء قاعدة بيانات توضح الجغرافيا الاقتصادية للمملكة عبر تصنيف التجمعات وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للإحصاء، ويهدف المشروع إلى توفير بيانات قوية حول الجغرافيا الاقتصادية للمملكة وانتشار تلك التجمعات عبر البلاد، لتوجيه سياسات محددة للمواقع والقطاعات وفقاً للمبادرات المطروحة ضمن رؤية السعودية 2030.



### تطوير نموذج الرد السريع لقياس أثر البرامج والمشاريع



تم تطوير نموذج الرد السريع لقياس أثر البرامج والمشاريع بالتعاون مع شركة Oxford Economics الرائدة في التنبؤ الاقتصادي العالمي والتحليل الاقتصادي القياسي، وقد تم إنجاز النموذج النهائي، مع فيديوهات تعليمية لاستخدام النموذج.

%100

## إعداد التقارير الاقتصادية الدورية



قامت الوزارة بإعداد ونشر 6 تقارير دورية خلال عام 2023م، وذلك بهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية محلياً وعالمياً ومشاركتهم نظرة تحليلية لملامح أداء الاقتصاد السعودي، من بينهم 4 تقارير اقتصادية ربعية، وتقرير سنوي لحالة الاقتصاد السعودي، وتقرير خاص عن أحد الموضوعات الاقتصادية، وفيما يلي استعراض لعناوين التقارير المشار إليها:

## التقارير الخاصة:



## التقارير السنوية:



## التقارير الربعية:

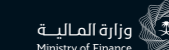
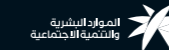


%100

## توقيع عدد من اتفاقيات مشاركة وتبادل البيانات



سعيًا لتعزيز قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية لدى الوزارة، وبهدف توفير البيانات المطلوبة في إعداد الدراسات والتطبيقات وبناء المؤشرات، قامت الوزارة بتوقيع 15 اتفاقية مشاركة وتبادل للبيانات مع عدة جهات، تتمثل في: وزارة التعليم، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ووزارة المالية، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والبنك المركزي السعودي، ووزارة الاستثمار، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ووزارة الطاقة، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة العامة للنقل، والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء).





## الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير الخبرات والكفاءات الاقتصادية



%100

### برنامج "أجيال اقتصادية"



بالتعاون مع مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، أطلقت الوزارة برنامج "أجيال اقتصادية" وهو عبارة عن معسكرات تدريب اقتصادية صيفية لطلاب المدارس بهدف ضمان تثقيف طلاب التعليم العام حول مبادئ الاقتصاد، وتسهيل التواصل بين الطلاب والجامعات، ومساعدة الأجيال الجديدة على اتخاذ قرارات تتعلق بمساراتهم المهنية مستقبلاً.

%100

### برنامج "رواد الاقتصاد"



يستهدف البرنامج حديثي التخرج من كليات الاقتصاد ويقدم لهم دورات تعليمية متقدمة وتدريب على رأس العمل وذلك بهدف رفع مستوى جاهزيتهم لسوق العمل وتقليل الفجوة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل، وقد تم تدريب 27 خريجاً في النسخة الأولى من البرنامج.

%100

### برنامج "القادة الاقتصاديين"



أطلقت الوزارة برنامج القادة الاقتصاديين بهدف تعزيز المعرفة الاقتصادية لدى الموظفين الحكوميين غير المتخصصين في مجالات السياسات العامة والعلوم الاقتصادية الرئيسية، وصقل مهاراتهم، مما من شأنه أن يساهم في تحسين أداء الجهات الحكومية وعمليات صناعة القرار. وقد تم تدريب 40 موظفاً حكومياً ضمن نسخة البرنامج التي أطلقت خلال عام 2023م.



## الفئة المستهدفة

المسؤولون الحكوميون في  
الإدارة العليا

100%

برنامج الزمالة في مجال السياسات العامة



تضمن البرنامج مسارين لتحسين مهارات المسؤولين الحكوميين على مستوى الإدارات الوسطى والعليا من خلال شراكات دولية مع عدد من الجهات، مثل جامعة بوسطن، وذلك بهدف توفير الفرص لصانعي السياسات في المملكة لتعزيز مهارات القيادة الفكرية لديهم وتسهيل تواصلهم مع القادة العالميين في مجال السياسات العامة. وقد تم اختيار 25 مسؤولاً حكومياً من المستويات الإدارية الوسطى والعليا في النسخة الأولى من البرنامج والتي تم إطلاقها في عام 2023م.

90%

برنامج تحسين المناهج الدراسية للتعليم المدرسي العام



قامت الوزارة بدعم وزارة التعليم في تحديث المحتوى الخاص بثمانية مفاهيم اقتصادية جديدة (ليتم تضمينها في المنهج الدراسي لعام 2024م)، بهدف تطوير الخبرات والكفاءات في المنظومة الاقتصادية من خلال تعزيز الإلمام بالمبادئ الاقتصادية.

90%

مبادرة تطوير مخرجات التعليم العالي في المجالات الاقتصادية



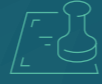
عملت الوزارة بالتعاون مع عدة جامعات محلية على تطوير مبادرة تُعنى بتحسين ترتيب كليات الاقتصاد المحلية على الصعيد العالمي استناداً إلى أفضل الممارسات المتبعة وتطوير مبادرة أخرى لتعزيز البحث الاقتصادي والأنشطة المتعلقة بالبحث في المجال الاقتصادي في قطاع التعليم العالي، وذلك من خلال تقييم خدمات كليات الاقتصاد المحلية، ووضع خطة عمل لمواجهة التحديات الرئيسية.

## الهدف الاستراتيجي السادس: تحسين القدرات الداخلية لتحقيق مستوى عالمي من التميز المؤسسي



85%

### توثيق إجراءات عمل الوزارة وبناء هيكلها الإجرائي



قامت الوزارة بتبني وتطبيق مفهوم "الإدارة المعتمدة على الإجراءات" من خلال جمع إجراءات عمل الوزارة في مرجع واحد. كما قامت بمراجعة هيكلية الإجراءات وبناء الإطار العام لتوثيق وتحسين إجراءات الوزارة وفق منهجية معتمدة وتوثيق وتحسين عدد من الإجراءات ذات الأولوية، كما تمت إقامة ورش عمل لعدد من منسوبي الوزارة عن توثيق ونمذجة وإدارة إجراءات العمل، وذلك بهدف مساعدة الموظفين على تنفيذ المهام الخاصة بإدارتهم بكفاءة وفعالية عالية، مع تحديد المهام والمسؤوليات في كل إجراء وفق أنظمة الجودة، ورفع مستوى النضج الرقمي وتسهيل أتمتة وحوكمة بعض إجراءات الوزارة، ورفع مستوى جودة خدمات الوزارة المقدمة للعاملين وفقاً لمعايير التميز المؤسسي، وتحسين كفاءة استغلال الموارد في الوزارة.

95%

### تأهيل الوزارة للحصول على شهادة نظام إدارة الجودة (ISO 9001:2015)



في إطار سعيها لتطبيق أفضل المعايير العالمية في مختلف المجالات، قامت الوزارة بتحديث شهادة ISO 27001:2013 في نظام أمن المعلومات. كما عملت الوزارة على وضع خطة للحصول على عدد من شهادات ISO وذلك سعياً لتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الإدارية المتبعة عالمياً لرفع كفاءة أعمال الوحدات الإدارية وجودة مخرجاتها. كما يتم العمل على تأهيل الوزارة للحصول على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 حيث تمت مراجعة كافة الإجراءات والنماذج والسجلات وفق متطلبات المواصفات القياسية الدولية وإقامة برامج تدريبية لنظام إدارة الجودة والتدقيق الداخلي.

100%

## الإسهام كشريك في برنامج أصوات عالمية من مسك



ضمن مساعيها لدعم المنظومة التنموية محلياً، وانطلاقاً من كونها أحد شركاء مؤسسة محمد بن سلمان الخيرية (مسك) في برنامج أصوات عالمية (Ignited Voices) بنسخته لعام 2023م، والذي يهدف إلى تطوير مهارات المشاركين بما يمكنهم من تمثيل المملكة في المحافل الدولية في مختلف المجالات، قامت الوزارة بتفعيل عدد من مسارات البرنامج؛ من بينها: مسار المعسكر التدريبي، ومسار المتحدثين المتمكنين. حيث تم التنظيم لزيارة ميدانية أقيمت داخل مقر الوزارة وتضمنت استضافة مشاركي البرنامج وعددهم 50 مشاركاً، وهم من الفئة العمرية (22 - 35 عاماً)، منهم خريجين ومنهم من هم على رأس العمل، وتقديم عدد من الفقرات خلال الزيارة الميدانية من بينها إلقاء كلمة للمشاركين تتناول أحد الموضوعات الاقتصادية، وإقامة تحدي عصف ذهني للمشاركين حول عدد من القضايا الاقتصادية التي تتطلب إبراز مهارات المشاركين في التحليل وتقديم الحلول تجاه تلك القضايا وعرضها ومناقشتها مع الجمهور. كذلك، ساهم عدد من منسوبي الوزارة بمرتببة مستشار وما فوق - من خلال مسار المتحدثين المتمكنين - في تقديم ندوات للمشاركين حول عدد من الموضوعات الاقتصادية والإجابة على استفساراتهم.





%100

## زيادة وعي منسوبي الوزارة حول إدارة الأداء الوظيفي



تم نشر ثقافة الأداء الوظيفي لمنسوبي الوزارة وفتح قنوات تواصل جديدة عن طريق 6 حملات توعوية عبر البريد الإلكتروني والشاشات الداخلية، وتنظيم 50 ورشة عمل تركز على طرق كتابة الأهداف الوظيفية وأهمية مراجعة التقييم في منتصف العام؛ مما من شأنه أن يساهم في تنمية وتطوير أداء الموظفين، وزيادة الإحساس بالمسؤولية من خلال إدراك الموظف بخضوع أدائه للتقييم، وبالتالي التأثير إيجاباً على مستوى إنتاجيته.

%100

## تطوير وتدريب منسوبي الوزارة



تم تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية لرفع مستوى كفاءة منسوبي الوزارة، بهدف زيادة الوعي بأبرز الممارسات والمعارف في الجدارات السلوكية والمهنية، وتوفير فرص تطوير مستمر لتحسين الأداء، حيث تم تقديم 139 برنامج ودورة تدريبية إدارية ومهنية وفنية، و82 منها داخلية، و57 منها خارجية، وكانت (السياسات العامة، وتحليل وقياس أثر السياسات، والعلاقات الدولية، والضرائب) من أبرز موضوعات الدورات الفنية، فيما تمثلت أبرز الدورات والشهادات المهنية في (القيادة من معهد ديل كارنيجي، ومؤشرات الأداء من معهد (KPI) وإدارة المشاريع لغير المختصين)، وقد تم تدريب 68% من منسوبي الوزارة، كما تم عقد 11 جلسة حوارية تعنى بمناقشة عدد من القضايا في الشأن الاقتصادي، وإبراز التطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، وذلك بهدف تعزيز المعرفة الاقتصادية لموظفي الوزارة وتشجيعهم على طرح ومناقشة آرائهم في هذا الشأن.



## تنفيذ الاستراتيجية التوافقية للوزارة



تم تنفيذ الاستراتيجية التوافقية للوزارة وتحقيق الأهداف للمرحلة الأولى، وقد عززت الوزارة -من خلال تنفيذ استراتيجية التواصل- من انتشارها وظهورها في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في عام 2023م، لتحقيق أكثر من 9.8 مليار وصول على وسائل الإعلام التقليدية مع 86% من الانطباعات الإيجابية، حيث ساهمت خطط التواصل حول مشاركات المملكة في الفعاليات والأحداث الدولية البارزة، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في رفع معدلات الوصول بشكل كبير، حيث قادت الوزارة جهود التواصل لوفد المملكة المكون من 9 أعضاء من أصحاب المعالي.

كما قادت الوزارة مشاركة المملكة في المنتدى السياسي رفيع المستوى 2023 بشأن أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، الذي تم فيه تقديم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للمملكة، وحصل ذلك على 488 مليون وصول. كما حقق اجتماع اللجنة السعودية البرتغالية المشتركة بقيادة الوزارة انتشاراً كبيراً بلغ 150.9 مليون على كل من وسائل التواصل التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، وذلك نظراً للنهج المتبع في نشر المقالات المتعلقة بتوقيع الوزارة على 4 مذكرات تفاهم نيابة عن جهات حكومية مختلفة.

كذلك أطلقت الوزارة منصة "بيانات السعودية" من خلال حملة تواصل متكاملة أدت إلى تحقيق 142.8 مليون وصول، إضافة إلى ذلك، أطلقت الوزارة إعلانات مهمة للمملكة بما في ذلك تخصيص 800 مليون دولار على شكل قروض لأقل البلدان نمواً في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

بالإضافة لتغطية مشاركة معالي الوزير في الاجتماع السنوي للأبطال الجدد التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي في الصين، حيث تم الإعلان عن الفائزين في التحدي الأول والإعلان عن التحدي الثاني لتعاون منصة Uplink مع الوزارة.

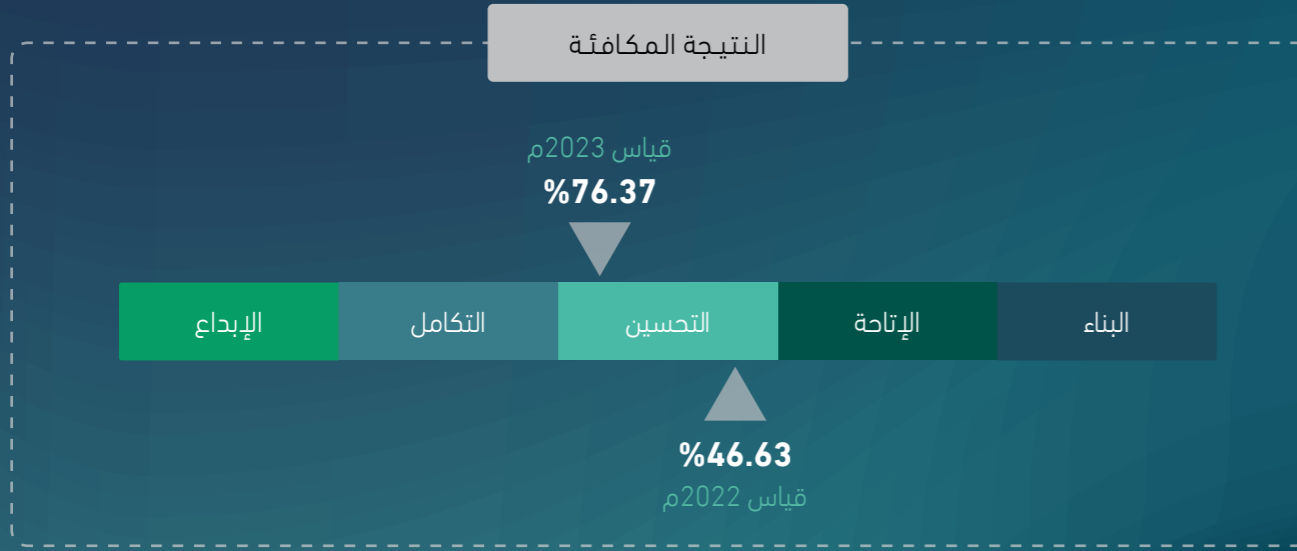
### وحققت إدارة التواصل الإستراتيجي زيادة كبيرة في عدد المتابعين عبر جميع قنوات التواصل الاجتماعي التابعة للوزارة:

X: حصل حساب الوزارة على 15.5 ألف متابع إضافي، أي بزيادة قدرها 12.81% في نسبة المتابعين.



لينكد إن: حصل حساب الوزارة على 40.2 ألف متابع إضافي، بزيادة قدرها 40.1% في نسبة المتابعين.





%100

## التقدم في مقياس التحول الرقمي



إكمالاً لمسيرتها نحو الوصول إلى مرحلة الإبداع في التحول الرقمي، قامت الوزارة ببذل جهود نوعية أسفرت عن تحقيق الوزارة لتقدم كبير في قيمة مؤشر قياس التحول الرقمي لعام 2023م، والتي بلغت %76.37 مقارنة بنسبة بلغت %46.63 في العام السابق، مقتربةً بذلك من الوصول لمرحلة التكامل، وذلك نتيجة القفزة الكبيرة التي حققتها الوزارة في المؤشر الفرعي الثاني لمؤشر قياس التحول الرقمي والمتعلق بمدى التزام الوزارة بمعايير التحول الرقمي، حيث ارتفعت نسبة المؤشر الفرعي من %33.28 في عام 2022م لتبلغ %82.87 في عام 2023م. كذلك ارتفعت نسبة المؤشر الفرعي الأول والمتعلق بمدى التزام الوزارة بالمعايير المستمدة من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء والتعاميم ذات العلاقة بالتحول الرقمي لتبلغ %90 في عام 2023م مقارنة بنسبة بلغت %86.67 في عام 2022م.

## نتيجة التحول الرقمي

%76.37

%82.87

نتيجة المؤشر الثاني  
معايير التحول الرقمي

%90

نتيجة المؤشر الأول  
المعايير المستمدة من الأوامر السامية  
وقرارات مجلس الوزراء والتعاميم



%100

## إنشاء الإدارة العامة للحكومة والمخاطر والالتزام



قامت الوزارة ببناء الإدارة العامة وفقاً لأفضل المعايير الدولية والمحلية، وتم تطوير الاستراتيجيات وأطر العمل والسياسات والإجراءات الخاصة بالإدارة العامة والوحدات الإدارية التابعة لها، وحرص اللجان الداخلية والعمل على تطوير لوائح عملها، بالإضافة إلى بناء سجلات المخاطر وتحديد المخاطر المؤسسية التي قد تعيق الوزارة من تحقيق أهدافها. كما تم تطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية، بالإضافة إلى تطوير سجل الالتزام الخاص بالوزارة، وإنشاء خطط لاستمرارية الأعمال في الوزارة لضمان استمرارية الأعمال والوصول إلى مستويات مقبولة من التعافي بعد الكوارث والأزمات. وتمكنت الوزارة من تحقيق نسبة التزام 100% في دورة القياس الحادي عشر في إدارة استمرارية الأعمال.

%100

## تثبيت منصات الأمن السيبراني والالتزام بضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني



قامت الوزارة بتثبيت منصتين مخصصتين للتوعية بالأمن السيبراني، بهدف زيادة مستوى الوعي لمنسوبي الوزارة، والقدرة على قياس مستواه عن طريق منصة اختبارات التصيد. كما تم تثبيت منصة فحص الثغرات للفحص المستمر للثغرات على أصول الوزارة التقنية (خوادم، أجهزة الشبكات، أجهزة المستخدمين). إضافة إلى ذلك، حققت الوزارة درجات عالية من الالتزام بضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني

%100

## التحول لنظام الاستحقاق المحاسبي



أكملت الوزارة الخطوات اللازمة للتحول من نظام النقد إلى نظام الاستحقاق المحاسبي، بهدف تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المعلومات مع المجتمع وزيادة التركيز لتعزيز الرقابة، وكذلك تهيئة نظام مالي متكامل وتوحيد المعايير المحاسبية بالقطاع العام وإعداد التقارير المالية والإحصائية مجمعة على مستوى الدولة، ومبنية على هيكل حسابات وسياسات مالية ومحاسبية موحدة، وذلك بالتعاون مع وزارة المالية. وشملت خطوات التحول: مشروع إعداد الأرصدة الافتتاحية للوزارة لعام 2020م، والقوائم المالية لعامي 2021م و2022م، ومشروع حصر وجرد وتقييم أصول الوزارة لعام 2022م، وتنفيذ العديد من الورش التدريبية لتهيئة المختصين في الوزارة للتحول.





%100

## تطوير أدوات قياس التميز المؤسسي في الأجهزة العامة



قامت الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتطوير أدوات لتحسين عملية قياس التميز المؤسسي في الأجهزة العامة، آخذة في الاعتبار أفضل الممارسات في هذا المجال. كما تم تطبيق تلك الأدوات على وزارات (الاقتصاد والتخطيط، والمالية، والصناعة والثروة المعدنية)، وذلك كمرحلة تجريبية بغرض تقييم فاعلية تلك الأدوات وتحديد فرص التحسين والدروس المستفادة قبل تعميم تطبيقها على جميع الوزارات والأجهزة العامة.

%100

## تجهيز عيادة متنقلة للحالات الطارئة في مقر الوزارة



تم تجهيز عيادة متنقلة للحالات الطارئة في مقر الوزارة من الجهة الصحية المختصة، حيث تم تجهيز العيادة بالكامل وتواجد الممارس الصحي المتخصص؛ وذلك بهدف توفير الخدمة الطبية العاجلة لمنسوبي الوزارة في الحالات الطارئة.



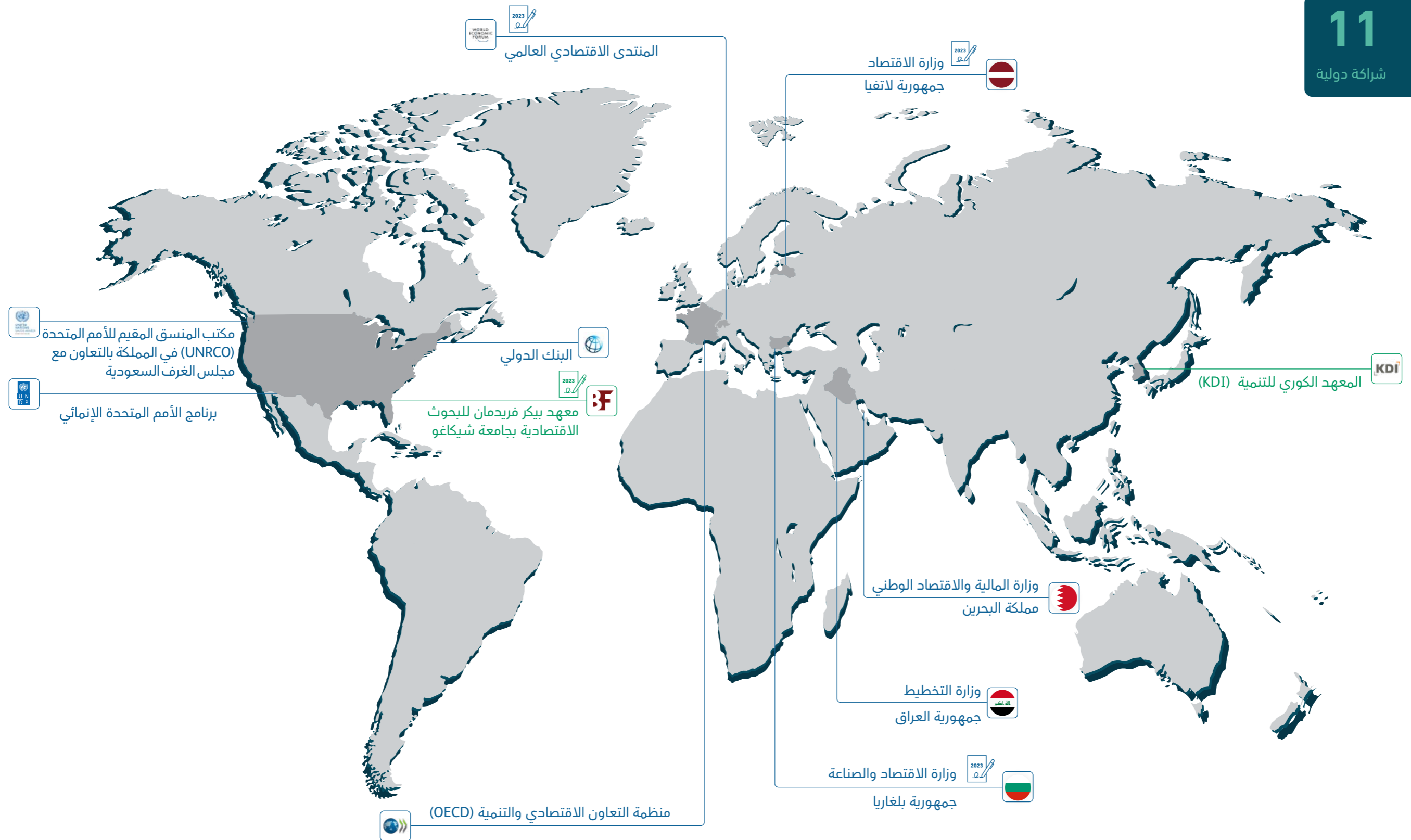
32 الشراكات القائمة حالياً وعددها



21

شراكة محلية





## المرحلة التعليمية والتخصص للمبتعثين والموفدين والمتخرجين

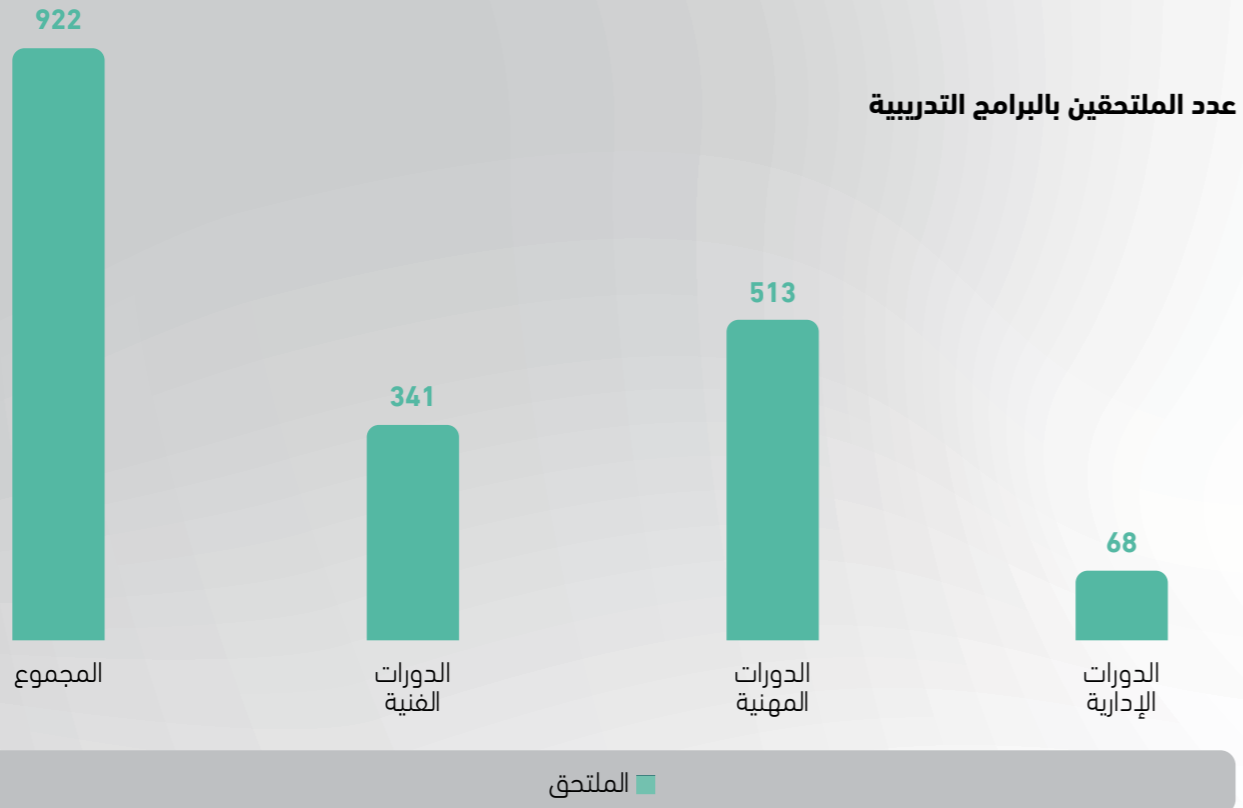
## التخصص

علم البيانات التطبيقي، والإحصاء، والاقتصاد والمالية، والدراسات الاستراتيجية



## المرحلة التعليمية

ماجستير



513

الدورات المهنية



68

الدورات الإدارية



922

المجموع



341

الدورات الفنية



## تطوير رأس المال البشري

إيماناً منها بأن رأس المال البشري يُعد الثروة الحقيقية وأن الاستثمار فيه هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وبهدف تحقيق الريادة المهنية وإكساب موظفي الوزارة المهارات والمعارف التي تمكنهم من رفع كفاءة أدائهم، قدمت الوزارة -وفقاً لخطة الاحتياجات التدريبية- عدة برامج ودورات تدريبية في مجالات الاقتصاد والسياسات العامة وكافة المجالات التي تدعم تحقيق الأهداف التشغيلية للوزارة، منها على سبيل المثال -ما تمت الإشارة إليه سابقاً- كبرنامج الزمالة في السياسات العامة وبرنامج القادة الاقتصاديين، بالإضافة إلى دورات في عدة مجالات أخرى كإدارة المشاريع والحوكمة وإدارة المخاطر.



عدد المبتعثين والموفدين والمتخرجين

نسبة الفعلي للمستهدف  
في عدد الخريجين

العدد الفعلي

%100

13

الابتعاث/  
الإيفاد

%100

5

خريجي  
الابتعاث

## عدد الدورات لكل فئة مقسمة إلى خارجية وداخلية

عدد الدورات الداخلية	عدد الدورات الخارجية	عدد البرامج	
15		15	مهنية
4	3	7	إدارية
62	54	116	فنية
1		1	توعوية

## أبرز الدورات التدريبية

## مهنية

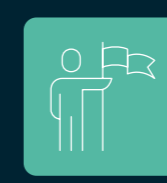
**عنوان البرنامج التدريبي**  
Dale Carnegie Leadership Course  
**الجهة التدريبية**  
Dale Carnegie



**عنوان البرنامج التدريبي**  
Certified KPI Professional  
**الجهة التدريبية**  
KPI Institute



**عنوان البرنامج التدريبي**  
Project Management for  
Non-Project Managers  
**الجهة التدريبية**  
MCE



**عنوان البرنامج التدريبي**  
Data Storytelling  
**الجهة التدريبية**  
Virginia Institute



## إدارية

**عنوان البرنامج التدريبي**  
Negotiation Excellence & Influence  
**الجهة التدريبية**  
ECP Business



**عنوان البرنامج التدريبي**  
Media Training  
**الجهة التدريبية**  
HWM



## فنية

**عنوان البرنامج التدريبي**  
Mastering Policy Impact  
Evaluation and Analysis  
**الجهة التدريبية**  
Lee Kuan Yew School of Public  
Policy



**عنوان البرنامج التدريبي**  
Economics for Public Policy  
**الجهة التدريبية**  
Blavatnik School of  
Government



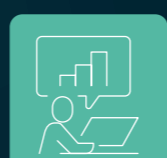
**عنوان البرنامج التدريبي**  
Tax Policy and Administration:  
Theory and Practice  
**الجهة التدريبية**  
IMF



**عنوان البرنامج التدريبي**  
International Relations and  
Geopolitics  
**الجهة التدريبية**  
Economist



**عنوان البرنامج التدريبي**  
Public Policy Analysis  
**الجهة التدريبية**  
London School of Economics  
and Politics Science



## توعوية

**عنوان البرنامج التدريبي**  
الإسعافات الأولية  
**الجهة التدريبية**  
مركز الهلال الأحمر السعودي



## المشاركات في المنتديات والمؤتمرات وورش العمل

استمراراً لجهودها في الاهتمام بالمشاركات الفعالة ونشر الوعي والتثقيف حول القضايا الاقتصادية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج المملكة، واصلت الوزارة عملها في تخطيط وتنفيذ مبادرات التنمية الاقتصادية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات والاجتماعات، وعقد ورش العمل لتطوير الكفاءات، وإدارة العلاقات الاقتصادية والظهور الإعلامي على كافة الأصعدة.

### أبرز المشاركات في المنتديات والمؤتمرات:



نيابةً عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله-، ترأس معالي الوزير وفد المملكة في قمة أهداف التنمية المستدامة، والمنعقدة في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، بهدف تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المكونة من 17 هدفاً ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030م.

رئاسة معالي الوزير لوفد المملكة المشارك في فعاليات الدورة السادسة للجنة السعودية البرتغالية المشتركة المقامة في العاصمة البرتغالية لشبونة، بهدف تقوية العلاقات الاقتصادية، واستعراض الفرص الاستثمارية المشتركة ومختلف أشكال التعاون الثنائية بين البلدين.

مشاركة معالي الوزير ضمن الوفد السعودي رفيع المستوى الممثل للمملكة برئاسة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله آل سعود وزير الخارجية في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في مدينة دافوس السويسرية، بهدف تعزيز التعاون الدولي وإيجاد مزيد من الحلول المشتركة لمواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

رئاسة معالي الوزير لوفد المملكة في النسخة الرابعة عشر من الاجتماع السنوي للأبطال الجدد التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي في الصين، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وآثر التطورات والتحديات الاقتصادية العالمية وإيجاد حلول لها.

رئاسة معالي الوزير لوفد المملكة في المنتدى السياسي رفيع المستوى، والمقام في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك الأمريكية، حيث ألقى معاليه كلمة المملكة حول أهداف التنمية المستدامة.



مشاركة الوزارة في ممارسات الاستدامة للشركات ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف (COP28)، حيث تحدثت المشرف العام على الوكالة المساعدة للتنمية المستدامة في الوزارة الأستاذة هاجر القصير في المؤتمر حول جهود الاستدامة التي تبذلها الوزارة خلال حلقة نقاش بعنوان "ممارسات الاستدامة للشركات".

مشاركة معالي الوزير في أعمال مؤتمر "الزكاة والضريبة والجمارك"، ضمن جلسة حوارية بعنوان "معالجة اقتصاد الظل باستخدام الحلول الرقمية"، بهدف استعراض أثر معالجة اقتصاد الظل في تحسين البيئة التنافسية، وتنظيم بيئة العمل، وتجاوز مختلف التحديات الاقتصادية.

مشاركة معالي الوزير في فعاليات الدورة السابعة من منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار في مدينة الرياض، من خلال جلسة حوارية بعنوان "استراتيجيات جديدة للجغرافيا الاقتصادية"، والذي سلط من خلاله الضوء على العديد من جوانب اقتصاد المملكة.

انتخاب المملكة ممثلة بالوزارة رئيساً للمكتب التنفيذي للمجلس العربي للسكان والتنمية لمدة عامين، والذي جاء خلال أعمال الدورة العادية الرابعة للمجلس العربي للسكان والتنمية والتي أقيمت في مدينة الرياض برئاسة معالي الوزير، وبمشاركة أصحاب المعالي والسعادة من 21 دولة عربية.

مشاركة معالي الوزير في مؤتمر معهد ميلكن العالمي المنعقد في مدينة بيفرلي هيلز في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وجاءت مشاركة معالي الوزير في ثاني أيام المؤتمر ضمن جلسة مكونة من جزأين بعنوان "خارطة طريق للتجديد: إحياء الاقتصاد العالمي".

مشاركة معالي الوزير في منتدى مبادرة السعودية الخضراء ضمن مؤتمر الأطراف (COP28) الثامن والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في مدينة دبي، وجاءت مشاركة معالي الوزير في جلسة حوارية بعنوان "فتح المجال المالي لتمويل العمل المناخي"، وركزت الجلسة على أهمية الاستثمارات في تعزيز النمو الشامل، ودعم الأساليب المبتكرة لمعالجة التغير المناخي.



## أبرز ورش العمل:



عقدت الوزارة سلسلة من ورش العمل التفاعلية في مدينة الرياض مع العديد من شركات قطاع التجزئة، بهدف مناقشة التحديات التي تواجه القطاع واقتراح الحلول المحتملة لمعالجتها، وتمكين المزيد من النمو بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تنويع الاقتصاد، حيث شارك في الورش ما يقارب 50 شركة من القطاع الخاص في المجالات الفرعية التالية لقطاع التجزئة: الأزياء والمنتجات الفاخرة، والتجارة الإلكترونية، والإلكترونيات والأجهزة، والمطاعم والمقاهي، ومتاجر الأغذية والمواد الاستهلاكية.

نظمت الوزارة بالتعاون مع أكاديمية التميز المالي والمحاسبي، ورشة العمل الافتتاحية لـ "برنامج القادة الاقتصاديين" في نسخته الثانية، بحضور 20 قائداً من 8 جهات حكومية مختلفة، بهدف رفع جودة الكفاءات القيادية من خلال شرح المفاهيم والمبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية؛ لتعزيز اتخاذ القرارات ذات التأثير الاقتصادي والقدرة التحليلية للقياديين لمتغيرات الاقتصاد المحلي والعالمي.

نظمت الوزارة ورشة عمل مع رؤساء الكليات الاقتصادية في الجامعات المحلية لتطوير مخرجات الكليات الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل. حيث تضمنت ورشة العمل مناقشات حول مهارات المستقبل المطلوبة، وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز التعاون بين الجامعات والوزارة لتصميم المخرجات لسوق العمل. وقد خرج المشاركون في ورشة العمل بتوصيات وخطة لتطوير مهارات الكوادر المستقبلية في الكليات الاقتصادية المحلية لخلق جيل من الكوادر المؤهلة لمواكبة متغيرات سوق العمل.

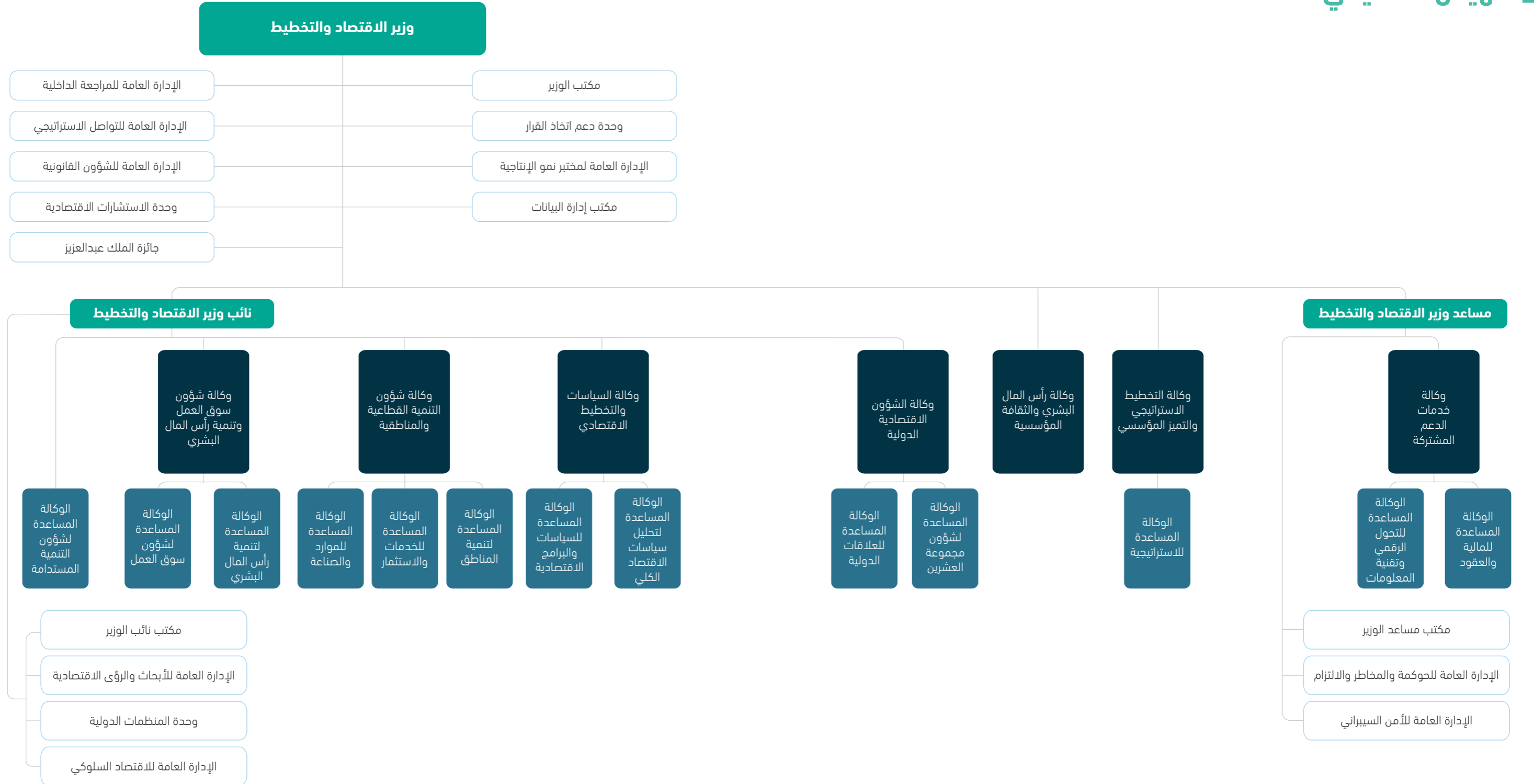


# نظرة عامة على الوضع الراهن للوزارة

# 06



## الهيكل التنظيمي



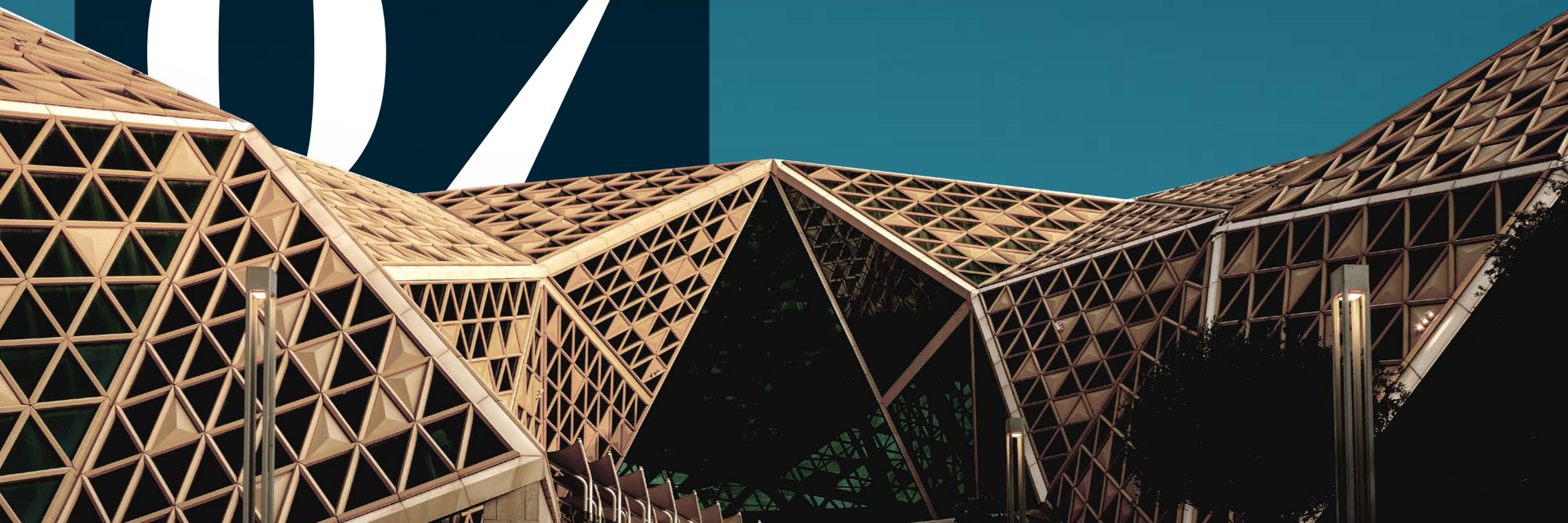
## مباني الوزارة

يستعرض الجدول التالي الوضع الراهن لمباني الوزارة المملوكة والمستأجرة للعام المالي 1444-1445 هـ / 2023م:

#	اسم المبنى	الموقع: (المدينة، الحي، الشارع)	نوع الاستخدام: مملوك / مستأجر
1	برج A5 - غرناطة بزنس	الرياض، حي الشهداء، شارع أبي جعفر المنصور	مستأجر
2	برج A2 - غرناطة بزنس	الرياض، حي الشهداء، شارع أبي جعفر المنصور	مستأجر
3	فرع الوزارة بجدة	جدة، حي الخالدية، شارع الامير سلطان	مستأجر
4	فرع الوزارة بالدمام	الدمام، حي النهضة، شارع الأمير منصور	مملوك

الخاتمة

07



## الخاتمة

استعرض التقرير الوضع الراهن للوزارة وإنجازاتها وأعمالها خلال عام 2023م، وقد قامت الوزارة خلال فترة التقرير وتحت مظلة أهدافها الاستراتيجية بمواصلة العمل على تخطيط وتنفيذ مبادرات التنمية الاقتصادية، وإعداد دراسات السياسات وتطوير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والمشاركة في المنتديات والفعاليات والقمم المحلية والعالمية، وقيادة العديد من الملفات المهمة محلياً وإقليمياً ودولياً.

كما حرصت على تحقيق مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية من خلال إطلاق عدد من المبادرات التي لا تقتصر على تطوير الكفاءات والخبرات الاقتصادية لمنسوبي الوزارة بل شملت الطلاب والخريجين وموظفي الجهات الحكومية الأخرى، كذلك أولت الوزارة اهتماماً كبيراً بتطوير القدرات الداخلية لها من مختلف الجوانب.

ولإيمانها الكبير بأهمية التعاون وتكاملية الأدوار، عقدت الوزارة العديد من الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية المحلية والدولية، وستواصل الوزارة جهودها في تحسين وتطوير استراتيجيتها وخطة تنفيذها بما يتواءم مع تطلعاتها وبما يمكنها من القيام بدورها في ترسيخ مكانة المملكة كقوة اقتصادية عالمية.





وزارة الاقتصاد والتخطيط  
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING